



نبذة عن الاتحاد الألماني للتحكيم البحري

"All disputes arising out of or in connection with this contract or concerning its validity shall be finally settled by arbitration in accordance with the Arbitration Rules of the German Maritime Arbitration Association. [] law to apply."

شرط التحكيم يكون ساريا حتى بالصيغة الموجزة:

"GMAA Arbitration, [] law to apply."

إن إمكانية تطبيق مواد القانون الأجنبي لا تغير من مسألة مطابقة الإجراءات لأساسيات القانون الألماني في الدقة والفعالية. فعلى خلاف القانون الإنجليزي والأمريكي، فإن القانون الألماني لا يقتضي "Pre-Trial Discovery" أو "Disclosure" بشكل يجعل الأطراف غير ملتزمين بتبادل وثائق ومستندات فيما بينهم على نطاق واسع. يمكن لقانون المحاكمات الألماني وبالنظر لقانون الأدلة المغاير الاستغناء عن مثل هذه الإجراءات الابتدائية دون الإضرار بالجودة. فضلا عن ذلك، فإنه يتم في ألمانيا بفضل الاختبارات الصارمة المتعلقة بمدى المطابقة تصفية القضية من كل ما هو زائد حتى تضل مرتكزة على ما هو جوهري.

إن النجاح المستمر في التوصل إلى حلول ودية يجعل المفاوضات الشفوية والقضية بشكل عام تمان في شكل أسرع من البلدان الأخرى. أما عن قضاة التحكيم، فهم يحسبون تكاليفهم وفق رسوم ثابتة والتي يتم تحديدها مسبقا وفقا لقيمة قضية النزاع. في حين أن أتعاب المحامين الألمان (الذين يبقى توكيلهم غير ضروري، لأنه من الممكن لكل طرف من الأطراف تمثيل نفسه أمام القضاء دون وجود محامي) تعتبر في المتوسط من أكثر الأتعاب انخفاضا مقارنة مع مثيلاتها بباقي الدول. كل ذلك يوفر عليكم المال والوقت.

هنالك أكثر من 140 عضوا داخل GMAA من ألمانيا و إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا وسويسرا بالإضافة إلى محامين مختصين في القانون البحري وتجار وخبراء يعملون بالملاحة البحرية وقضاة سابقون ذوو تجربة كبيرة في ميدان قضاء النقل البحري ومعرفة بإجراءات التحكيم لدى GMAA رهن إشارة الاقتصاد البحري في جميع أنحاء العالم كممثلين للأطراف أو كقضاة لحل النزاعات.

المزيد من المعلومات بشأن إجراءات التحكيم GMAA وبشأن GMAA تجدونها بالكامل مترجمة إلى اللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني:

www.gmaa.de

يقدم الاتحاد الألماني للتحكيم البحري - المعروف اختصارا بـ GMAA - للاقتصاد البحري العالمي ومنذ عقود إجراءات تحكيم ذات جودة عالية لتسوية أي نزاع قد ينشأ في مجال الملاحة البحرية.

لقد أضحت ألمانيا المكان المفضل للتحكيم الدولي، ولا سيما في مجال الملاحة البحرية الدولية، حيث تقتضي أغلب العقود إبرام اتفاق تحكيمي وعلى الخصوص فيما يرتبط بعقود الشحن وعقود بناء السفن وعقود التسيير وسندات (بوليصات) الشحن. لقد أصبحت العديد من الأطراف خارج ألمانيا وعلى نحو متزايد ترى أنه يتعين أن تتم تسوية والحسم في النزاعات المحتملة وفقا للوائح الاتحاد الألماني للتحكيم البحري GMAA . وبناءً على قانون الإجراءات الجنائية الألمانية وقواعد الأونسيترال (لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي)، فقد اعتمد الاتحاد الألماني للتحكيم البحري GMAA قواعد تحكيم تتلائم مع القطاع وتضمن إجراءات ذات جودة عالية واعتراف دولي وأمان من الناحية القانونية ودرجة عالية من النزاهة والسرعة، كما وأنها تتسم بالكفاءة والكلفة مناسبة. لقد أثبتت هذه القواعد نجاحها لما يقرب من ثلاثة عقود، كما يتم تحيينها عند اللزوم وملائمتها مع التطورات الرهنة والتعديلات التي يشهدها القانون والممارسة القضائية.

تتوافق إجراءات الاتحاد الألماني للتحكيم البحري GMAA مع مقتضيات محاكم التحكيم الدولي، إلا أنها تختلف في بعض النقط مع إجراءات التحكيم في بعض الدول. وتحمل المادة 13 المركز من نظام قواعد التحكيم للاتحاد الألماني للتحكيم البحري GMAA، إذ يرجع إليها قضاة التحكيم في أي مستوى من القضية للتوصل إلى تسوية ودية للنزاع بل واقتراح الصلح على الأطراف في حال الإمكان. إلا أنه وفي حالة فشل القاضي في الدفع بأطراف النزاع إلى حل توافقي، فإنه يتم إصدار حكم في هذا الشأن. هذا الأمر لا يجعل من الاتحاد الألماني للتحكيم البحري GMAA وسيطا، بقدر ما أنه يقدم عناصر توفيقية لمسلسل التحكيم. وهذا ما يؤدي في أغلب الحالات إلى التوصل إلى حل ودي سريع بشكل مناسب من حيث التكلفة. وفي حالة فشل مفاوضات الصلح التي يباشرها قضاة التحكيم، فإن المحكمة تصدر قرارا تحكيميا يتسم بالحياد التام وقبولية التنفيذ على المستوى الدولي وذلك دون التقيد بالمقترحات السابقة.

ويبقى لأطراف النزاع فقط التقرير في ارتباط بشرط التحكيم- في اختيار النظام القانوني الألماني أو نظام آخر، مثلا القانون الإنجليزي للبت في المسائل الموضوعية القانونية التي يقوم عليها النزاع. يمكن أن تتم صياغة المضمون على الشكل التالي، بحيث تتم إضافة فقط القانون الوطني المرغوب فيه داخل الفراغ (إذا لم يتم الإدلاء بمعطيات هنا، فإنه يتم اعتماد القانون الألماني كذلك بالنسبة للمسائل الموضوعية بما في ذلك الاتفاقيات الدولية المدمجة في القانون الألماني):